ركائز فقه الدول وفقه الجماعات

الأستاذ الدكتور/ محمد أحمد الصالح

أستاذ الدراسات العليا بالجامعات السعودية

وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر

المملكة العربية السعودية

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأزكى صلوات الله وسلامه على معلم الناس الخير، وهادي البشرية إلى الرشد، وداعي الخلق إلى الحق، ومخرج الناس من الظلمات إلى النور، البشير النذير، والسراج المنير، صاحب اللواء المعقود والمقام المحمود والحوض المورود، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الركع السجود، وبعد..،

فلقد بعث الله محمدًا ﷺ نبيًّا ورسولاً، وجاء بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدًا قال تعالي: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [1]، وجاهد عليه السلام بكل ما يستطيع لتصحيح العقيدة وتنقيتها من الشوائب، ومن ثم ترسيخها في النفوس، ثم عمل عليه السلام على بناء الأخلاق والقيم والمثل العليا، وجاء هذا في العديد من سور القرآن الكريم، منها ما جاء في سورة "الأنعام" بما عرف بالوصايا العشر ، قال تعالى: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗاۖ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُكُمۡ وَإِيَّاهُمۡۖ وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَۖ وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم

بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَا تَقۡرَبُواْ مَالَ ٱلۡيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ أَشُدَّهُۥۚ وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۖ وَإِذَا قُلۡتُمۡ فَٱعۡدِلُواْ وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰۖ وَبِعَهۡدِ ٱللَّهِ أَوۡفُواْۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾ (٢).

وهذه الوصايا تضمنت مكارم الأخلاق ومحاسن الأفعال وفي سورة النحل جاء قوله تعالي: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمۡ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا وَقَدۡ جَعَلۡتُمُ ٱللَّهَ عَلَيۡكُمۡ كَفِيلًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا تَفۡعَلُونَ ﴾ (٣).

وجاء أيضا في سورة "الإسراء" الوصايا بقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًاۚ إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ وَلَا تَنۡهَرۡهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوۡلٗا كَرِيمٗا ﴿٢٣﴾ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا ﴿٢٤﴾ رَّبُّكُمۡ أَعۡلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمۡۚ إِن تَكُونُواْ صَٰلِحِينَ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلۡأَوَّٰبِينَ غَفُورٗا ﴿٢٥﴾ وَءَاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلۡمِسۡكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرۡ تَبۡذِيرًا ﴿٢٦﴾ إِنَّ ٱلۡمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخۡوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِۖ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورٗا ﴿٢٧﴾ وَإِمَّا تُعۡرِضَنَّ عَنۡهُمُ ٱبۡتِغَآءَ رَحۡمَةٖ مِّن رَّبِّكَ تَرۡجُوهَا فَقُل لَّهُمۡ قَوۡلٗا مَّيۡسُورٗا ﴿٢٨﴾ وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ فَتَقۡعُدَ مَلُومٗا مَّحۡسُورًا ﴿٢٩﴾ إِنَّ رَبَّكَ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرَۢا بَصِيرٗا ﴿٣٠﴾ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ خَشۡيَةَ إِمۡلَٰقٖۖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُهُمۡ وَإِيَّاكُمۡۚ إِنَّ قَتۡلَهُمۡ كَانَ خِطۡـًٔا كَبِيرٗا ﴿٣١﴾ وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةٗ وَسَآءَ سَبِيلٗا ﴿٣٢﴾ وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۗ وَمَن قُتِلَ مَظۡلُومٗا فَقَدۡ جَعَلۡنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلۡطَٰنٗا فَلَا يُسۡرِف فِّي ٱلۡقَتۡلِۖ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورٗا ﴿٣٣﴾ وَلَا تَقۡرَبُواْ مَالَ ٱلۡيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ أَشُدَّهُۥۚ وَأَوۡفُواْ بِٱلۡعَهۡدِۖ إِنَّ ٱلۡعَهۡدَ كَانَ مَسۡـُٔولٗا ﴿٣٤﴾ وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ إِذَا كِلۡتُمۡ وَزِنُواْ بِٱلۡقِسۡطَاسِ ٱلۡمُسۡتَقِيمِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلٗا ﴿٣٥﴾ وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ﴿٣٦﴾ وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ إِنَّكَ لَن تَخۡرِقَ ٱلۡأَرۡضَ وَلَن تَبۡلُغَ ٱلۡجِبَالَ طُولٗا ﴿٣٧﴾ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكۡرُوهٗا﴾ (٤).

وجاء في سورة "المؤمنون" في بيان ورثة الفردوس، قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ۝٤ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝٦ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ۝٧ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ۝٨ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ (٥).

وفي سورة "الفرقان" جاء بيان صفة عباد الرحمن، قال تعالى: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ۝٦٣ وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا ۝٦٤ وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ۝٦٥ إِنَّهَا سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ۝٦٦ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ۝٦٧ وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ۝٦٩ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝٧٠ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا ۝٧١ وَٱلَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ ٱلزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا۟ بِٱللَّغْوِ مَرُّوا۟ كِرَامًا ۝٧٢ وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا۟ عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ۝٧٣ وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ۝٧٤ أُو۟لَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا۟ وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَٰمًا ۝٧٥ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۗ حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ۝٧٦ قُلْ مَا يَعْبَؤُا۟ بِكُمْ رَبِّى لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ ۖ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾ (٦)،

وفي سورة "لقمان" جاءت صفات علي لسان لقمان الحكيم، قال تعالى:﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ۝١٣ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ ۝١٤ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ۖ وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا ۖ وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىَّ ۚ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝١٥ يَٰبُنَىَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ

مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِي ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴿١٦﴾ يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ ۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿١٧﴾ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿١٨﴾ وَٱقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ۚ إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ ﴾ (٧) ، وهذه السور كلها سور نزلت في مكة المكرمة.

وجاء وصف المصطفى ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾، وهذا النبي الكريم الذي جاء رحمة للعالمين، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾، وقد جاء التوجيه من الله جلَّ وعلا يأمر الناس بالاقتداء والتأسي بهذا النبي الكريم، قال تعالى:﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ (٨)، وقد تمثلت في هذا النبي الكريم صفات الكمال ومحاسن الفعال، بل إنه ﷺ قد بلغ الذُرى في العدل والرحمة والشفقة والتواضع ولين الجانب، قال تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ (٩) .

على أن هذا المصطفى الكريم قد اهتم برعاية الأمة وتحقيق ما يرفع شأنها ويعلي قدرها، قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾(١٠)، وقد أقام هذا النبي الكريم المجتمع المسلم في المدينة حيث كانت اللبنة الأولى في بناء الأمة الإسلامية في المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، حيث ضرب الأنصار القمة في الإيثار، متمثلة في موقف سعد بن الربيع الأنصاري، وضرب المهاجرون القمة في التعفف حيث كان موقف عبد الرحمن بن عوف ﷺ .

وقد جاءت وثيقة المدينة والتي تعد أول وثيقة في الإسلام بتنظيم المؤاخاة في مجتمع المدينة الذي يتكون من الأوس والخزرج ومعهم مؤمنون ومنافقون مع عدد من طوائف اليهود، وهذه الوثيقة تقوم على منهج الإسلام القويم، حيث قال الله تعالي: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ ﴾ (١١)، وقال تعالى:﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ

ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ﴾[١٢] ، وقد بلغت أمة محمد الذُرى في العدالة، والصدق، وأداء الأمانة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر ، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗا﴾ [١٣]، والوسط المراد به بلوغ الذرى في الصدق والأمانة والاعتدال وأداء جميع الأخلاق الكريمة، مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوۡسَطُهُمۡ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ لَوۡلَا تُسَبِّحُونَ﴾ [١٤]، وقال تعالى: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [١٥]، وهكذا تكون الدولة راشدة ومهتدية ومستنيرة ومثالية متى التزمت بهذا المنهج الرشيد، ولقد تضمنت الوثيقة كثيرًا من المبادئ السامية والقيم والمثل العليا والأسس التي يجب أن تقوم عليها العلاقات بين الأمم .

وقد جاء وجود الدولة بصفتها ظاهرة إنسانية متطورة نتيجة تواكب إرادات مختلفة الطبائع، ومتباينة الآثار، إلا أنها تنسجم مع بعضها انسجامًا تامًّا كالجسد الواحد؛ فالدولة في كل الأزمنة والأمكنة تتكون من عناصر حيَّة واعية، وأجهزة أوجدها الإنسان؛ لتلبي حاجاته بوسائل مختلفة.

وقد عرَّف فقهاء القانون الدولة بتعريفات متعددة، تدور في مضمونها على أنها: "جماعة من الأفراد تقيم على وجه الدوام والاستقرار في إقليم جغرافي معين، وتخضع في تنظيم شئونها لسلطة سياسية".

فالدولة المعاصرة مجتمع منظم ينتمي إلى إقليم له حدود جغرافية معينة، ويخضع لسيطرة هيئة حاكمة ذات سيادة، ونظام حكم مخصوص، ومرجعية دستورية حاكمة، وشخصية اعتبارية وقانونية.

وقد تبنى المفكرون العديد من المذاهب والنظريات لتفسير وبيان نشأة الدولة: فهناك نظرية ترى أن الدولة مصدرها الأول القوة والصراع بين الجماعات البدائية، وأخرى ترى أن الدولة مصدرها تطور الأسرة، ووحدة الأصل، وثالثة ترى أن الدولة هي نتاج تطور تاريخي معين، ورابعة ترى أن وجود الدولة مرتبط بظاهرة الصراع الطبقي.

ورغم الخلاف الظاهر بين تعريفات الفقه الدستوري والسياسي للدولة، فإن شبه إجماع يمكن أن ينعقد على أن هناك أركانًا رئيسة ثلاثة لابد من توافرها لإمكانية القول بوجود دولة في عصرنا الحاضر، وهذه الأركان أو العناصر هي: الشعب، والإقليم، والسلطة السياسية؛ فوجود الجماعة البشرية "الشعب" ركن أساس لابد منه لقيام الدولة، ويستقر هذا الشعب على إقليم محدد، تحكمه سلطة سياسية تتولى تطبيق القوانين، وأداء وظائف الدولة الداخلية والخارجية.

وهذه الأركان الثلاثة اللازمة لبناء الدولة وفق النظم الدستورية المعاصرة قد توافرت في نموذج الدولة التي أسسها المسلمون في المدينة المنورة؛ حيث مثلت المدينة بحدودها الجغرافية التي عاش عليها مواطنو تلك الدولة الإقليم الجغرافي لها، ومثل المسلمون من المهاجرين والأنصار وقبائل اليهود وغيرهم – من قاطني تلك البقعة الجغرافية مواطنو تلك الدولة – ركن الشعب، وكان النبي ﷺ قد وضع مبادئ وأسس الحكم في مجتمع المدينة من خلال وثيقة دستورية حاكمة، وقام على تنفيذها باعتباره صاحب السلطة السياسية، بما يعني أننا أمام نموذج من نماذج الدولة الحديثة بكافة ركائزها وعناصرها.

وإن من عوامل بناء الدولة تحقيق التوازن بين المسئوليات العامة والخاصة، والتوازن يبدأ من الاعتراف بمشروعية الديانات السماوية، وما تنص عليه من أحكام وتشريعات تسمو وترتقي بالدول والأفراد؛ مما يؤثر إيجابيًّا على النهضة والحضارة الإنسانية المنشودة لشتى العصور والأزمان.

ولا ريب أن النهوض بالدولة وأفراد المجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ونحو ذلك، يستلزم التوازن بين المسئوليتين العامة والخاصة، ويتطلب ضرورة تكاملهما، واتصالهما ليكونا طريقًا متحد الغاية والقصد في بناء وتنمية الدول والمجتمعات.

ولعل من أبرز ما يحقق هذا التوازن المنشود: تحقيق الأمن الفكري المُؤَسِس لضمان التعايش السلمي بين الأفراد والمجتمعات، ومواجهة الإرهاب، وصون عُقول أفراد المجتمع من الأفكار المتطرفة؛ حيث إنه إذا استقامتْ العقول فإنها تفكر فيما ينفعها، وتنبذ ما يؤدي إلى

الإضرار بها، فالعلاقةُ قوية بين المحافظة على تشكيل عقول أفراد المجتمع وبين تحقيق التوازن؛ إذ إنه مما يُذْهِب بأمن أفراد المجتمع انتشار المفاهيم الخاطئة حيال نصوص القرآن والسنة، وإلباس الأشياء غير ما هو مقرر لها شرعًا، وهل كُفِّرَ الناس، وأريقت الدماء، وقُتل الأبرياء، وخُفِرَت الذمم بقتل المستأمنين إلا بهذه المفاهيم المغلوطة المنكوسة؟!

وإن من ركائز بناء الدولة: ترسيخ فكر المواطنة، فالوطن والموطن بمعنى واحد، وهو: المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، فالمواطنة في الأصل هي النسبة إلى الوطن، والانتساب إلى المكان الذي يستوطنه الإنسان، ويحيا ويعيش فيه، وفي كلمة المواطنة كثير من التلميح إلى تلك المشاعر المتبادلة بين المواطن والوطن؛ لبنائها على صيغة المفاعلة التي تفيد التفاعل والتشارك بين شريكين.

وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية "المواطنة" بأنها: "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقات من واجبات وحقوق في تلك الدولة".

وقد أرسى الإسلام من خلال تجربته الرائدة في بناء دولة المدينة مفهوم قيمة المواطنة؛ فالمتأمل في صحيفة المدينة التي وضعها النبي ﷺ في العام الأول من الهجرة، يدرك كيف حرص الإسلام على المساواة بين رعايا الدولة الواحدة، دون النظر إلى الانتماء الديني والقبلي، باعتبار أن المساواة هي أهم ركائز المواطنة، وأبرزها، كما نصت "وثيقة المدينة" -باعتبارها عقدًا اجتماعيًّا ودستوريًّا حاكمًا- على حقوق وواجبات المواطنين جميعًا دون تفرقة أو تمييز، ودعت إلى التكافل الاجتماعي ونشر العدل فيما بينهم، وألزمت جميع رعايا الدولة بالتحالف والتناصر فيما بينهم لما قد يُحَاكُ أو يُدبر لأي منهم من عداوات خارجية تستهدفهم.

وإذا كانت أنظمة الحكم المعاصرة تتنوع، ولكل نظام منها أركانه وأسسه التي يقوم عليها، وبعض الدول تأخذ نظامها الدستوري بأحد هذه الأنظمة دون غيرها، والبعض الآخر قد يجمع بين بعض مظاهر نظامين من هذه الأنظمة، كما هو الحال في الدستور في بعض الدول، والذي يجمع بين بعض مظاهر النظام الرئاسي وبعض مظاهر النظام البرلماني؛ وهنا يثور التساؤل عن تكييف النظام السياسي الإسلامي، ومدى إمكانية وصفه بأنه رئاسي،

أو برلماني، أو مجلسي.

والحقيقة أن النظام السياسي الإسلامي له ذاتية خاصة؛ حيث يمثل الوحي الشريف باعتباره مصدرًا له أهم مميزاته، وكانت تجربته الحية التي مارسها المسلمون في دولة المدينة نموذجًا عمليًّا لملامح هذا النظام السياسي الإسلامي الذي عول على تحقق المصلحة بحيث يدور معها وجودًا وعدمًا تبعًا لظروف الزمان والمكان، في ضوء مجموعة من الأسس والركائز التي يجب مراعاتها وعدم إغفالها، باعتبارها ركائز ثابتة لا غنى للناس عنها في كل زمان ومكان؛ وهي: الحرية، والعدل، والمساواة، والشورى، واستمداد الرئاسة العليا بالبيعة العامة، وتلازم المسئولية مع السلطة.

فبعد أن أقر الإسلام تلك الأسس العادلة التي لا تختلف فيها أمة عن أمة، أفسح للناس في أن يقرروا على هذه الأسس ما يرونه – من التفصيلات– كفيلًا بتحقيق مصالحهم وملائمًا لأحوالهم، ومن ثَمَّ كان لهم أن يتخيروا من الأنظمة المعاصرة ما يحقق مصالحهم، تبعًا لظروف الزمان والمكان، سواء كان نظامًا رئاسيًّا، أو نظامًا برلمانيًّا، أو نظامًا مختلطًا.

وبالتالي فإننا لا نستطيع أن نقول أنه نظام سياسي يقوم على قواعد جامدة، أو أركان ثابتة، أو أن له مظاهر مشروطة، أو أن نقوم بتكييفه تكييفًا يجعله محصورًا في مظاهر نظام بعينه؛ وذلك تأسيسًا على كون النظام السياسي الإسلامي هو ما يكون فعلاً معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، بحيث تتحدد مظاهر النظام السياسي الإسلامي في كل عصر بما يحقق مصالح الناس في هذا العصر، في إطار المبادئ العامة والأصول الكلية للشريعة الإسلامية.

وكان من أهم ملامح النظام السياسي في دولة المدينة هو الاصطفاف لقيادة واحدة وعدم الخروج عليها أو شق عصاها؛ إذ إن الخروج عليها خروج على الجماعة وافتئاتًا على سلطان الدولة يتوجب معه التعامل بكل حزم مع كل حراك يناهض الدولة ويخرج على وحدتها، وهو ما فعله النبي ﷺ مع قبائل اليهود التي نقضت العهود، وخرجت على الميثاق الدستوري الحاكم لدولة المدينة.

وإن مما ينبغي عدم إغفاله هنا أن نعرف أن هناك محددات وركائز لفقه الجماعات تتناقض مع المحددات والركائز التي يرتكز عليها فقه الدول، فالفرق شاسع، والهوة سحيقة، وإذا أردنا أن نعقد مقارنة بين بعض تلك المحددات والركائز بين كلا الفقهين فسنجد الآتي:

أولاً: فقه الدول يراعي المصلحة العامة، أما فقه الجماعات فإنه يراعي المصالح الضيقة لتلك الجماعات التي تنضوي تحت لوائه فقط، ففقه الدولة يراعي المصالح العامة ويقدمها على المصالح الخاصة، ويقدم ما يكون نفعه متعديًا على ما يكون نفعه قاصرًا، فإذا تعارضت مصلحة شخصية لفرد معين على مصلحة عامة تهم الجمهور ففقه الدولة يقدم المصلحة العامة التي تهم الجمهور، بخلاف فقه الجماعات الذي يراعي المصلحة الشخصية، والتي لا تراعي إلا الفرد فقط، أو هوى الجماعة.

ثانيًا: فقه الدول فقه منفتح على الآخر يقيم تواصلاً مع المجتمع الدولي خدمة للمصالح الوطنية من النواحي السياسية والعلمية والاقتصادية والثقافية، كما أنه يمارس هذا العمل في جو من العلانية والوضوح، من خلال بعثاته الدبلوماسية مع بقية أفراد المجتمع الدولي، ومن خلال عقد الاتفاقيات والشراكات مع أقرانه من الدول، فضلاً عن دخوله مع غيره في أنشطة ومهام المنظمات الدولية، بخلاف فقه الجماعات فإنه فقه محاط بالجمود، وملتبس بالصلف والغرور، يمارس عمله في جو من الخفاء والتكتم.

ثالثًا: فقه الدول يعود بولاء الفرد إلى الدولة، فهو يؤسس ويؤكد على أن يكون ولاء الفرد للدولة، بخلاف فقه الجماعات فإنه يؤسس لولاء الفرد لرأس الجماعة.

رابعًا: فقه الدول يراعي احترام عقد المواطنة بين الفرد والدولة، بخلاف فقه الجماعات الذي يراعي فقط العقد بين الفرد وجماعته.

خامسًا: فقه الدول قائم على احترام قانون الدولة وسيادتها، وسيادة العدل والمساواة بين الناس، بخلاف فقه الجماعات الذي يقوم على احترام الجماعة وسيادة رأسها، مما لا يمكن معه تطبيق العدل والمساواة بين الناس، ومما يبين ذلك أن سيدنا أبا بكر ﷺعندما بايعه الناس قام فيهم خطيبًا فقال: "... فَإِنِّي قَدْ وُلِّيتُ عَلَيْكُمْ وَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ، فَإِنْ أَحْسَنْتُ

فَأَعِينُونِي، وَإِنْ أَسَأْتُ فَقَوِّمُونِي، الصِّدْقُ أَمَانَةٌ وَالْكَذِبُ خِيَانَةٌ، وَالضَّعِيفُ فِيكُمْ قَوِيٌّ عِنْدِي حَتَّى أُرِيحَ عَلَيْهِ حَقَّهُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَالْقَوِيُّ فِيكُمْ ضَعِيفٌ حَتَّى آخُذَ الْحَقَّ مِنْهُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ"،

وقد قال مثل ذلك أيضًا سيدنا عمرﷺ ناصحًا ومعلمًا بعض ولاته على الأمصار: "آسِ بَيْنَ النَّاسِ فِي وَجْهِكَ وَمَجْلِسِكَ وَعَدْلِكَ حَتَّى لَا يَيْأَسَ الضَّعِيفُ مِنْ عَدْلِكَ وَلَا يَطْمَعُ الشَّرِيفُ فِي حَيْفِكَ".

سادسًا: فقه الدول قائم على التعددية، بخلاف فقه الجماعات فإنه قائم على الفردية والأحادية.

سابعًا: فقه الدول يراعي المشتركات الإنسانية، والتي أقرتها الشرائع السماوية، بخلاف فقه الجماعات فإنه يُرَاعِي مشتركات الجماعة فقط.

ثامنًا: فقه الدول قائم على الحفاظ على الأوطان، بخلاف فقه الجماعات فإنه قائم على الحفاظ على الجماعة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك قطيعة كبرى بين الجماعات المتطرفة، والدولة؛ حيث تتزايد معاناة المجتمعات من تصاعد موجات الفكر المتطرف، وتلك الجماعات وإن اختلفت في بعض أفكارها إلا أنه تجمعهم بعض الأفكار، أهمها: التشدد و الكراهية للمجتمع والدولة بصفة عامة، الأمر الذي تحول – وللأسف– من مجرد فكر إلى سلوك عدواني.

وإذا كان فقه الدولة المعاصر يقوم على احترام الدستور، وسيادة القانون، والتداول السلمي للسلطة، والتعددية السياسية، والفصل بين السلطات، والمشاركة الشعبية، وتفكيك تمركز السلطة بيد شخص واحد، وحماية الأفراد وأموال الشعب وثرواته، وتأمين الأوضاع داخليًّا وخارجيًّا، في حيادية تامة تحقق للمواطنين القدر ذاته من التمتع بالحقوق، والالتزام بالواجبات، فتحقق الدولة المساواة، وتحرص على احترام الحريات، وضمان كرامة الإنسان، وغيرها من المبادئ التي تعمل الدولة الحديثة على إرسائها، فضلاً عن ترسيخ قيم المواطنة، وبناء مواطن يحترم القانون، إلا أننا على الجانب الآخر نجد فكر تلك الجماعات المتطرفة يعمل على هدم ذلك كله، فهو فكر قمعي يشكك في معتقدات الآخرين، ويتهمهم بالبدعة

والكفر في بعض الأحيان، بحجة أن العقيدة الصحيحة هي فقط التي يؤمنون بها، الأمر الذي يترتب عليه قطيعة بينهم وبين المجتمع والدولة التي يعيشون تحت ظلها، فنراهم لا يعترفون بتلك القوانين التي تقوم عليها الدولة، مما أدَّى إلى حدوث القطيعة والشقاق بينهم، وبين الدولة شعبًا وحكومة.

وتتركز إستراتيجيات وبرامج الدولة المعاصرة -في التربية والتعليم والثقافة والإعلام- على بناء شخصية المواطن الذي يحترم القانون، ويكون مسئولاً حيال المجتمع والدولة، ويكفل له القانون حرياته وحقوقه بوصفه إنسانًا، كما يقوم هذا الفقه على الثقة، والصدق، والأمانة، والإخلاص، والنزاهة، وتقدير قيمة الوقت، والمثابرة على العمل، والتعامل مع المواطن بوصفه مواطنًا مع غض النظر عن أي وصف آخر، وهذه أمور لا تتعارض مع شريعة الإسلام، بل إنها قيم يدعو إليها الإسلام، ويرغب فيها، ويقوم على أساسها.

فيما تضطرب هذه الرؤية في أيديولوجيات وفكر الجماعات المتطرفة، وتتجلى ملامح هذا الاضطراب في نظرتهم القاصرة لمفهوم الدولة، ونظم الحكم، وموقفهم من الدستور، والمجالس النيابية، والتعددية الحزبية، وحيادية الدولة.

فالوصول إلى الحكم شاغل جوهري من شواغل قطاع كبير من الجماعات المتطرفة المعاصرة، وقد تناولت هذه الجماعات مفهوم الدولة أثناء قراءتها للتراث السياسي الإسلامي وكتب السياسة الشرعية ، والذي يقتصر على الحاكم أو الهيئة الحاكمة، دون أن تُولي أهمية تذكر للدولة بوصفها مؤسسة .

وتبرز لنا أسس الفهم المشكل لدى الجماعات المتطرفة – سواء في القضايا الكبرى، مثل: بناء الدول، وسياسة المجتمعات، أو في القضايا الفرعية الصغيرة – في الأمور الآتية:

١- الجهل: حيث إن الجهل بالأحكام الشرعية والمقاصد المرعية؛ يؤدي ضرورة إلى إصدار أحكام عشوائية، تتناقض مع الأهداف الكبرى التي خطها الشرع الحنيف لرعاية مصالح العباد والبلاد.

وغير خاف على من يتعامل مع أدبيات هذه الجماعات المتطرفة أن يلحظ أن لديهم

جهلاً بعلوم الشريعة الغراء عامة، وعلوم أصول الفقه ومبادئ الاستنباط والفتوى والمقاصد الشرعية خاصة؛ مما ينتج عنه قطيعة مع الحواضن العلمية المسندة المعتمدة، وفوضى عارمة وشذوذ في الفتوى للأمور المستجدة.

٢- التعصب للرأي وعدم قبول الآخر، حتى لو كان هذا الآخر من أقرب الأقربين، فالتعصب للرأي يغلق العقل، ويعمي الفكر، ويحجب الشخص عن إدراك الحقائق، فضلاً عن أنه يحرم أصحابه من فكر مجمع عليه، يكون أصحابه قريبين من الحق بعيدين عن الباطل.

٣- فساد التصور الذي يؤدي إلى التنطع، وهجر وسطية الإسلام، والتزام التشديد على النفس وعلى الآخرين، وتضييق دائرة المباح التي وسعها الشرع الحنيف.

ففقه الجماعات في مثل هذه القضية، وغيرها من القضايا يعتمد على منهج يقوم على استنطاق متون النصوص وفق الهوى، وتفكيكها، وتنزيلها ضمن السياقات السياسية، والثقافية، والتاريخية التي أسهمت في إنتاجها، دون مراعاة لمتطلبات العصر، ومواءمة التجديد.

ويقوم فقه الجماعات كذلك على سلطوية تمنح أميرها حقوقًا وصلاحيات من دون حدود تُقَيِّدُ سلطاتِه، أو تُفَوِّضُ غيرَه من الأفراد في محاسبته، أو تفرض رقابة عُلْيا عليه، ولا يحضر الإسلامُ بمعناه الروحي والأخلاقي إلّا بوصفه طلاءً شكليًّا باهتًا، وقشورًا واهية.

إننا في حاجة إلى قراءة جديدة لمقاصد النص وروحه ومراميه، واكتشاف دلالاته العميقة، وذلك لإحياء منظومة القيم التي تعمل على تربية الروح، وبعث الضمير الأخلاقي، ورعاية الكرامة الإنسانية، وبناء حياة روحية وجمالية سامية؛ حتى يتأتى لنا بناء الأوطان وعمارة البلدان.

ومن الآثار الإيجابية لفقه الدول حفظ مقاصد الشريعة، وصيانة الحقوق، من خلال إقامة الدولة، حيث إن بناء الدول في العصر الحاضر أمر ضروري لا بد منه؛ إذ من خلال الدولة تصان المقاصد الضرورية التي عليها مدار النصوص الشرعية، والأحكام الفقهية، وهي حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال والنسل، وكل ذلك تحت مظلة الدولة القوية.

وعندما تعدم الدول فلا أمن ولا استقرار، ولأن يحيا الإنسان فقيرًا في دولة قوية متماسكة

تحفظ عليه دينه ونفسه وعرضه وعقله وماله، خير له من أن يعيش غنيًّا في دائرة متفككة متناحرة تحكمها الأهواء، وتعمها الفوضى، ويشيع فيها الظلم والطغيان، ويسيطر عليها قانون الغاب، فيأكل القوي فيها الضعيف، ولا يُنْتَصَرُ فيها لمظلوم.

وفي ظلال الدولة القوية تُصَان الحقوق، وتُرَاعى الواجبات، ويستظل الناس بمظلة العدل الشامخة، دون تفرقة بين غني وفقير، أو قوي وضعيف، أو فكر وفكر آخر، ويزدهر الاقتصاد، وينعم الناس بنعمة الأمن، ويعم الرخاء والاستقرار.

وفي المقابل فإن لفقه الجماعات المتطرفة آثارًا سلبية تتمثل فيما يلي:

١- فقد الولاء للدولة والمجتمع: حيث إن الجماعات المتطرفة تقوم على فكرة الاستقطاب الفكري المبني على إعلاء مصلحة الجماعة، وتفضيلها على مصلحة الدول والمجتمعات، حتى إنهم ليعملون على إضعاف الدول لتقوية جماعاتهم المنتسبين إليها، كما أن المصلحة عندهم هي مصلحة الجماعة، وأن الطاعة عندهم هي طاعة الجماعة وقياداتها، وعليه يفقد عناصر الجماعات الولاء لمجتمعاتهم ودولهم، مما يؤدي إلى تفريق أبناء الوطن الواحد، ويجعلهم أحزابًا متفرقين، وشيعًا متناحرين، فيكونون بذلك معول هدم للدولة، لا سبيل بناء وازدهار، ويفقد الناس الأمن والأمان، وتضيع مقاصد الشريعة وتهدر الحقوق .

٢- احتكار الفهم الصائب للإسلام: حيث إن فكر الجماعات المتطرفة يقوم على احتكار الفهم الصائب للإسلام، ويرون أن فهمهم هو الحق وما عداه باطلًا، وأن ما يقوله قادتهم ومفكروهم هو الهدى، وما سواه ضلال مبين، حتى ذهب البعض إلى تكفير المجتمعات، ولَيِّ عنق النصوص للوصول إلى أغراضهم الخسيسة، ومصالحهم الموهومة.

٣- تشويه صورة الإسلام: فمن خلال النظر فيما أنتجته هذه الجماعات من آثار سلبية على الدين الإسلامي، والمنتسبين إليه؛ نجد أن هناك الكثير من التصرفات التي قام بها أفراد هذه الجماعات من خلال فهمهم القاصر للإسلام - بالجناية على هذا الدين الحنيف الذي شرعه الله وسطًا وعدلاً بين بني البشر، مما حدا بالبعض إلى اتهامه بأنه دين الإرهاب، وسفك الدماء، وأن منتسبيه كذلك، وهذا من أخطر ما أنتجته هذه الجماعات المتطرفة، بأن حَوَّلَت

نظر الناس إليه من كونه دين رحمة، ودعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، إلى كونه دينًا لا يُرَاعي في الناس إِلًّا ولا ذِمَّةً.

ونظرًا للآثار السلبية المترتبة على فقه الجماعات المتطرفة فقد اتجه القانون الدولي إلى أن الدولة المعترف بها هي: "مجموعة الأفراد الذين يعيشون ضمن مساحة جغرافيّة معينة، يمارسون عليها أنشطتهم المختلفة، ويُنظِّمهم نظام سياسي يتفقون عليه، حيث يتولى هذا النظام تسيير شئون الدولة وإدارتها"، فالدولة مفهوم يتسم بالتنظيم، وخدمة من يعيشون على أرضها من خلال قيامها بعدد من الوظائف المهمة، بخلاف الجماعات التي تقوم بخدمة أفكار منحرفة لصالح أشخاص معينة، يخالف ما هو معروف في تكوين الدول.

فالقانون الدولي لا يعترف إلا بالدول صاحبة السيادة، ولا يخاطب إلا من خلال سلطة معترف بها في المجتمع الدولي؛ أما الجماعات وما تحمله من أفكار تخالف مفهوم الدولة فليس لها اعتبار في منظور القانون الدولي، ولا يعترف بها ولا بفكرها المخالف للأعراف الدولية؛ نظرًا لكون أعضاء هذه الجماعات لا يمثلون دولة بالمعنى العام، وهم غير مؤهلين للحصول على وضع الدولة الذي يكفله القانون الدولي، بل على العكس تسعى تلك الجماعات إلى الإخلال بالسلم والأمن الدوليين.

ويستلزم بناء الدول تضافر مجموعة من العوامل السياسية، والدستورية، والاقتصادية، والثقافية، وغيرها:

أما بالنسبة للعوامل السياسية والدستورية؛ فتُعْتَبَر من أبرز العوامل اللازمة لبناء الدول، وتتمثل في التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها، وتلازم المسئولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، والمساواة، والعدالة، والديمقراطية، وسيادة القانون، وتحديد هوية الدولة، وتحديد نظام الحكم الذي تقوم عليه الدولة، وتحقيق التوازن بين الحرية الفردية ومصلحة المجتمع، وعدم طغيان أحدهما على الآخر، بما يكفل الانسجام والتوافق والتكامل، وعدم التعارض بين مصلحة الفرد والمجتمع.

وأما بالنسبة للعوامل الاقتصادية؛ فإنها تقوم على التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل، وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر، ودعم محاور التنافس، وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافيًّا وقطاعيًّا وبيئيًّا، ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة الاتزان المالي والتجاري والنظام الضريبي العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، وكفالة الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية.

كما يستلزم البناء الاقتصادي للدولة حماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، وتنمية الإنتاج الحيواني، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما، بالإضافة إلى حماية الثروة السمكية.

وكذا تحفيز القطاع الخاص لأداء مسئوليته الاجتماعية في خدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع .

أما العوامل الثقافية؛ فمما لا ريب فيه أن الثقافة تُمَثِّلُ عاملاً مُهِمًّا من عوامل بناء الأمم ونهضتها وريادتها، إن لم تكن أهمها على الإطلاق، فبالثقافة والعلم تعبر الأمم إلى المستقبل، وتتقدم إلى الأمام، وترتفع إلى عنان السماء، ويشار إليها بالبنان، وهل وصلت الأمم المتقدمة إلى ما وصلت إليه إلا بالثقافة والعلم، وعلى العكس من ذلك هل تأخرت الأمم التي تأخرت إلا بالجهل والتخلف، وهل بنيت الحضارات على مدار التاريخ إلا بالعلم والمعرفة والثقافة، ولنا في القرآن الكريم من الحجة والبرهان على هذا العامل المهم من عوامل بناء الدول قوله تعالى: ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾[١٦].

ورحم الله أمير الشعراء أحمد شوقي عندما قال:

العلم يبني بيـــوتًا لا عمـــاد لها والجهل يخفض بيت العز والكرم

وفي قوله:

بالعلم والمال يبني الناس ملكهم لم يبن ملك على جهـل وإقلال

وعندما نقول الثقافة فإننا نعني بها الثقافة العامة الشاملة، التي لا تترك بابًا من أبواب

العلم والمعرفة إلا طرقته، ولا طريقًا من طرقه إلا سلكته، وذلك بالاهتمام بالتعليم على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والحكومات، ونشر المدارس والجامعات والمكتبات العامة ودور الثقافة في ربوع المجتمع؛ لتكون متاحة لجميع الطبقات، إذ إن التعليم يؤدي إلى الارتقاء بالإنسان، وسموه، ورفعته، وتهذيب أخلاقه وسلوكياته، حيث يجعله مواطنًا محبًّا لوطنه، مسهمًا في نهضته وتقدمه وحضارته، محافظًا على مقدراته وممتلكاته.

كما أن البحث العلمي يقود الدول إلى التقدم والتفكير والابتكار والاختراع في شتى المجالات العلمية والصناعية والتجارية؛ مما يجعل الدولة تحتل مكانة متميزة بين الدول الأخرى، حيث إننا نعيش في عصر لا بقاء فيه إلا لمن يملك زمام الصناعة والابتكار، وهذا لا يتأتى إلا بالعناية بالبحث العلمي، ورصد ميزانيات ضخمة في هذا الشأن، على أن الشريعة عنيت بشتى العلوم والمعارف دون الوقوف على علوم الشريعة يشهد لهذا قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ﴿٢٢﴾ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴿٢٣﴾ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۚ وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴿٢٤﴾ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ أَخَذْتُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۖ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴿٢٦﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ۚ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [١٧] ، التي جاء في ختامها إنما يخشى الله من عباده العلماء، وهم علماء الزراعة، وطبقات الأرض، والطب البشري، والطب البيطري.

وعلى الجانب الآخر فإن تهميش الثقافة والعلم، وترك الناشئين للجهل والخرافات؛ يؤدي إلى هدم الدول، لضياع الأخلاق، وانتشار السلوكيات الخاطئة في المجتمع، وضعف الانتماء للأوطان، وقلة الابتكارات والاختراعات، مما يجعلنا عالة على الدول الأخرى في صناعاتهم ومنتجاتهم الغذائية والتكنولوجية.

الهوامش :

(١) الفتح: ٢٨.
(٢) الأنعام:١٥١-١٥٣ .
(٣) النحل: ٩٠-٩١.
(٤) الإسراء: ٢٣-٣٧.
(٥) المؤمنون: ١-٩.
(٦) الفرقان: ٦٣-٧٧.
(٧) لقمان: ١٣-١٨.
(٨) الأحزاب: ٢١.
(٩) آل عمران: ١٥٩.
(١٠) التوبة: ١٢٨.
(١١) المائدة: ٣.
(١٢) آل عمران: ١٩.
(١٣) البقرة:١٤٣.
(١٤) القلم: ٢٨.
(١٥) آل عمران: ١١٠.
(١٦) المجادلة:١١ .
(١٧) فاطر:٢١- ٢٨.